http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1581) السنة السابعة - السبت (15) آب 2009

وفد حكومي إلى دمشق سعيا لتعزيز ضبط الحدود

انتقاد عراقي لاجتماعات سورية اميركية تجاهلت الحكومة

تنقل عبر الحدود جماعات ارهابية اثرت على استقرار الاوضاع الامنية

بغداد- دمشق/ المدى والوكالات

اثارت سلسة الاجتماعات الاميركية في دمشق «استياءً» عراقيا، اذ اكد وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي ان العراق غير معني باي اجتماع يعقد حول العراق بدون حضور ممثلين عنه، كما تم التأكيد عليه في أكثر من مناسبة.

وعقدت في دمشق جولات من المباحثات بين الحكومة السورية ومسؤولين من الولايات المتحدة، مع تسجيل اختراق جديد على مستوى العلاقات الثنائية، تمثل في مشاركة وفد عسكري اميركي ناقش «الأوضاع الأمنية الإقليمية» والتطورات بالعراق.

وشدد عباوي في تصريح نقلته وكالة انباء «آكي» الايطالية، ان «أي لقاء يجري حول العراق بدون حضوره، فنحن غير معنيين به او ما يبحث خلاله، وقد اكدنا اكثر من مره اننا نعتبر اي بحث بدون حضورنا تدخلا في شؤون البلاد الداخلية». وعما إذا ستسهم هذه الاجتماعات، حتى دون حضور العراق بالحد من التدهور الأمني بالبلاد، قال عباوي «أنا لا استطيع التكهن بمثل هذا الأمر، وهذا هو الاجتماع الثاني بين الطرفين، ويأتي نتيجة المخاوف والانشغالات الاميركية للدور السوري ومايمكن ان تضطلع به دمشق في ضبط حدودها المشتركة مع العراق ومنع اي نشاط قد يتم عبر هذه الحدود ويضر بالامن في العراق». وتابع «نعتقد الآن أن على الحكومة العراقية والاجهزة الامنية بذل المزيد من الجهد لمنع مثل هذه العمليات التي تستهدف التطورات الامنية التي حصلت مؤخرا خاصة بعد انسحاب القوات الاميركية من المدن» العراقية.

وأشار عباوي إلى أن زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي المرتقبة الى دمشق «ستبحث في جملة من المواضيع، وفي مقدمتها القضية الامنية وما مطلوب من سوريا القيام به للاسهام بترسيخ الامن داخل البلاد، وهو أمر يتعلق بالبلدين دون الحاجة لوجود وسيط ثالث».

وبشأن استمرار الرعاية التي قدمتها بغداد في السابق لعقد لقاءات مشتركة بين واشنطن وطهران وامكانية استئنافها، قال وكيل وزارة الخارجية «سبق وأن أكدنا للطرفين عدم ممانعتنا بل واستعدادنا للاستمرار برعاية لقاءاتهما إن كانا يرغبان بذلك، وحيثما دعت الضرورة لدعم أمن العراق ودرء المخاطر عنه بقدر تعلق هذين البلدين بها». وأردف مذكّراً بأنه «كما هو معروف الآن، فإن الأوضاع تغيرت كثيرا عن السابق، واصبحت الملفات الامنية بيد القوات العراقية، ومن وجهة نظري فلم يعد من الضروري عقد مثل هذه اللقاءات داخل التراب العراقي».

وكانت الحكومة قد أعربت على لسان الناطق باسمها علي الدباغ عن «الاستياء» من بحث موضوع أمن البلاد بدون مشاركة الجانب العراقي الذي «يمتلك حق مناقشة القضايا الأمنية بشكل مباشر مع دول الجوار»، واعتبر أنه «ليس من حق الوفد الأميركي التفاوض نيابة عنا».

من جهتها، قللت الخارجية الأميركية من أهمية الخلاف بين واشنطن وبغداد حول زيارة وفد رسمي أميركي لدمشق للتباحث حول ملفات متعددة، من ضمنها ضبط الحدود وتسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق. ونقلت مصادر مطلعة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية بي جي كراولي قوله إن «واحدة من بين القضايا التي يبحثها الجانب الأميركي مع السوريين باستمرار، هي جهودهم لضبط الجانب السوري من الحدود مع العراق»، مشيرا إلى أن بلاده تبدي منذ سنوات اهتماما بقضية تدفق المقاتلين الأجانب من الحدود السورية تجاه العراق الذي استفاد بدروه من الجهود الأميركية في التعامل مع هذه المعضلة. ويشار الى ان العاصمة السورية قد شهدت الخميس الماضي الاجتماع الثاني بين مسؤولين اميركيين وسوريين، بمشاركة وفد عسكري اميركي، اذ اجتمع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، مع فريدريك هوف مساعد المبعوث الاميركي الخاص لعملية السلام في المنطقة.

وكان هوف قد شارك الأربعاء في محادثات أمنية وعسكرية أجراها وفد اميركي ضم مسؤولين من القيادة الاميركية المركزية، برئاسة الجنرال مايكل مولر، ومسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية الأميركية تركزت حول التعاون الأمني بين سوريا واميركا لمنع التسلل إلى العراق.

وشهدت العلاقات السورية الاميركية تطوراً ملحوظاً منذ تسلم أوباما مهامه في البيت الأبيض، إذ قام عدد من الوفود من مجلسي الكونغرس والنواب بزيارة دمشق إضافة إلى مسؤولين من وزارة الخارجية الاميركية، كما قررت الولايات المتحدة إعادة سفيرها إلى دمشق. الى ذلك، صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية الكولونيل باتريك رايدر بأن محادثات الوفد العسكري الأميركي الذي يزور العاصمة السورية، تتركز على تأمين حماية الحدود مع العراق إضافة إلى مواضيع تخص البلدين.

وقال الكولونيل رايدر إن المحادثات الأميركية-السورية «بناءة وإيجابية»، وإن زيارة الوفد الذي يضم خبراء متخصصين في مكافحة الإرهاب، تشكل خطوة مهمة في إطار التزام الرئيس أوباما بالمضي قدما في سياسة الانخراط مع سوريا. وأكد رايدر أن توثيق التعاون بشأن قضايا أمنية في المنطقة يخدم مصالح سوريا والولايات المتحدة وأن الزيارة الحالية ما هي إلا خطوة ثابتة إلى الأمام.

من جانبه، كشف فليب كرولي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ان «هناك وفداً من القيادة المركزية في دمشق بقيادة الميجور جنرال مايكل موللر، والمنسق الإقليمي فريد هوف، وهما يتحاورانّ مع السوريين في إطار المحادثات الثنائية والإقليمية المستمرة، وأحد المواضيع التي نواصل بحثها مع سوريا، جهودها لضبط حدودها مع العراق، ومنع التسلل عبر أراضيها ونحاول أن نضمن التعاون الإقليمي لدعم الحكومة العراقية».

تحضيرات عسكرية لحماية قرى الأقليات من اعتداءات متوقعة

لجنة من ثمانية وزراء تبدأ محادثاتها لإنهاء التوترات الأمنية والسياسية في نينوى

الموصل/ نوزت شمدين

بدأت لجنة حكومية مكونة من ثمانية وزارء فضلا عن نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي محادثاتها في نينوى لايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والامنية والقضائية التي تعانيها المحافظة.

فبالاضافة الى معاناة نينوى من الخروقات الامنية التي طالت عددا من القرى وأوقعت المئات من الضحايا، فهناك ازمة سياسية نشبت عقب انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة.

وتم تشكيل لجنة بقرار من مجلس الوزراء ومجلس الامن الوطني برئاسة العيساوي، الذي ذكر خلال اجتماعه يوم الخميس مع مدراء الدوائر الحكومية المنعقد في مبنى محافظة نينوى وحضرته (المدى): أن الحكومة المركزية تريد ان تعرف ماذا عليها ان تقدم، لكي تشعر نينوى بأنها انصفت من قبلها. وذكر بأن اللجنة التي يترأسها تضم ثمانية وزراء، وستكون مهمتها الوقوف على واقع محافظة نينوى، في أربعة محاور تحديدا هي السياسية والاقتصادية والامنية والقانونية والقضائية، وان هناك لجاناً فرعية تابعة لهذه اللجنة، وقد بدأت عملها فعليا قبل نحو اسبوعين. وأضاف العيساوي «سيكون جزء من مهمة اللجنة زيارة محافظتي اربيل والسليمانية ايضاً، قبل تقديم تقرير بالزيارة الى مجلسي الوزراء والامن الوطني، وسيكون شاملاً الكثير من القضايا، لكي تكون هناك حزمة من الحلول».

وكان المتحدث باسم حكومة اقليم كردستان قد دعا في بيان له الحكومة الاتحادية ورئاسة الجمهورية والنواب الى تشكيل لجان لوضع حد للانهيار السياسي في نينوى، واكد ان حكومة الاقليم دائما مع السلم والاستقرار والتعايش في اطار القانون.

وتابع العيساوي خلال الاجتماع: انه يحمل مقترحات جديدة لحل المشاكل العالقة بين قائمتي الحدباء ونينوى المتآخية من اجل إنهاء مقاطعة الاخيرة لمجلس محافظة نينوى، مشيرا الى انها عرضت على محافظ نينوى واعضاء مجلس المحافظة، وسيتم نقل المقترحات الى اعضاء قائمة نينوى المتآخية ايضا. وأبدى نائب رئيس الوزراء تفاؤلا في ان تتمكن لجنته من تحقيق اهدافها، وقال بأن الأجواء مناسبة الان أكثر من أي وقت مضى لحل المشاكل بين القائمتين، واشار الى ان «التحدي الاكبر الذي كانت تواجهه نينوى خلال السنوات الماضية، هو عجزها عن تنفيذ موازنتها لأسباب أمنية، واليوم نحن لا نريد ان يستبدل التحدي الامني بتحد سياسي».

ويشار الى ان النائب عن القائمة العراقية من محافظة نينوى اسامة النجيفي قد اعلن خلال لقائه نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، عن استعداد قائمة الحدباء للجلوس على مائدة المفاوضات والحوار مع قائمة نينوى، فيما اكد عبد المهدي ان التهدئة والحوار والجلوس الى طاولة المفاوضات هوالسبيل الامثل لحل الازمة والمشاكل في البلاد، ومنها الازمة الراهنة في محافظة نينوى.

وبشأن مطالبة محافظة نينوى بتشكيل فرقة عسكرية من أبنائها، ذكر العيساوي أن وزارة الدفاع كما الوزارات الاخر، كانت لديها مشاكل خلال العام الحالي تتمثل بعدم وجود تخصيصات وظيفية، وقال بان تقريرنا الذي سيرفع الى مجلسي الوزراء والامن الوطني، سيتضمن التوصية باضافة (٨٠٠٠)عنصر جديد الى شرطة نينوى، وأكثر من هذا العدد بالنسبة الى الجيش. كما تطرق الى التعويضات للمناطق التي تضررت جراء الإعمال الإرهابية، وقال :أن التعويضات التي كانت مخصصة ضمن ميزانية ٢٠٠٨ لمحافظة نينوى هي (٦٠) مليار دينار، لكنها لم تصرف لأسباب معينة في حينها، واضاف: انه تم الاتفاق مؤخرا مع وزارة المالية على تدوير هذا المبلغ ضمن الميزانية التكميلية، وهذه الميزانية لن تنجز دون موافقة البرلمان عليها، ولأن هذا سيستغرق وقتا كون البرلمان يتمتع الان بعطلة، وقدمنا مقترحا الى محافظة نينوى بأن تقدم طلبا الى وزارة المالية، من اجل اعتبار مبلغ الـ(٦٠) ملياراً سلفة وبالتالي صرفه فوراً، لحين اتمام اقرار البرلمان على الميزانية التكميلية، وفي حال عدم اقرار البرلمان، سوف يستقطع المبلغ لاحقاً من ميزانية المحافظة من المبالغ المخصصة لتنمية الاقاليم، وتخرج وزارة المالية من المسؤولية.

وأعلن العيساوي عن مؤتمر للخدمات سوف يعقد في محافظة صلاح الدين، يومي الاحد والاثنين المقبلين، وسيكون خاصاً بمناقشة المشاكل التي تعانيها محافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك على مستوى الخدمات، واكد بأن ممثلين عن مختلف الوزارات سوف يحضرون الاجتماع، وسيتم ايجاد حلول لبعض المشاكل الخدمية خلال اجتماع، ومتابعة الاخرى مع ممثلي الوزارات بعد ذلك. من جهته أعلن شيروان الوائلي وزير الامن الوطني خلال الاجتماع عن تعويضات خصصها مجلس الوزراء لضحايا تفجيرات قرية خزنة في محافظة نينوى، اضافة الى تشكيل لجنة لتقدير الاضرار المادية، وقال الوائلي: ان المجلس خصص مبلغ مليوني دينار لعائلة كل شهيد من الشهداء الذي سقطوا في خزنة، ومبلغ مليون دينار لكل جريح.

وفي اثناء المؤتمر الصحفي الأول الذي عقدته اللجنة الوزارية في مبنى محافظة نينوى، كانت هناك تظاهرات حاشدة خارج المبنى، انتظم فيها مواطنون وممثلون عن الأحزاب السياسية الناشطة في نينوى، للمطالبة بتوفير الخدمات وتشكيل فرقة عسكرية من ابناء المحافظة، ومعالجة المشاكل القائمة بين قائمتي نينوى والحدباء، وحل قضية اسناد أم الربيعين، وقد استقبل د.رافع العيساوي ممثلين عن المتظاهرين ووعد بتقديم مطالبهم الى رئاسة الوزراء.

ميدانياً، بدا واضحا تأثير زيارة الوفد الوزاري للمحافظة، ووزير الدفاع واحد من بين اعضائها، حيث اعلن قائد عمليات نينوى اللواء حسن كريم خضير عن تشكيل مجالس اسناد، في القرى القريبة من قرية خزنة التي تعرضت لتفجيرين مزدوجين قبل ايام، خلفا العشرات من القتلى والجرحى، واضاف انه سيتم تطويق هذه القرى وتنظم منافذ دخول وخروج واحدة لها، مع اضافة الجهد الامني من قبل عناصر الجيش والشرطة في المنطقة في الفترة القريبة المقبلة، وذكر قائد العمليات: ان السبب في اتخاذ هذه الاجراءات، هو تخوف اهالي القرى المحيطة بخزنة ومعظمها من الشبك ان تتعرض لهجمات ممثالة.

أكثر من ٣٠ ألف عراقي في أميركا بين الفقر والتشرد

قال تقرير اميركي أن أكثر من ثلاثين ألف عراقي قد دخلوا الولايات المتحدة منذ بدء الحرب في اذار ٢٠٠٣ بعضهم كلجوء سياسي أو إنساني، في حين أن الأغلبية دخلت بموجب تأشيرات خاصة تبعا لظروف أوجبتها، ويعيشون على الاكثر في ظروف صعبة.

واشار التقرير الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز ان أغلبية اللاجئين العراقيين يعيشون في كل من سان دييغو كاليفورنيا، فينيكس/ أريزونا، هيوستن/ تكساس، وديربورن وميتشيغان، كما يوجد نحو ألف ومائة عراقي في نيويورك وضواحيها.

ورسمت الصحيفة صورة بائسة عن حياة هؤلاء الذين كما نقلت عن تقرير رسمي، يتأرجحون في أميركا بين الفقر والتشرد، لأن توقعاتهم الكبيرة عما سيجدونه هنا اصطدمت بالواقع بمجرد وصولهم. فبالإضافة إلى حاجز اللغة الذي يحتاج إلى بعض الوقت كي يتجاوزوه، هناك مشكلة أكبر هي أن الشهادات العلمية التي تحملها أغلبيتهم غير معترف بها في البلاد الاميركية، وبالتالي عليهم تقبل العمل في مجالات قليلة الشأن والراتب، بل وبعيدة كل البعد عن التخصصات التي أمضوا سنوات طويلة في دراستها.

ويتناول التقرير جانبا من معاناة لاجئ عراقي يدعى عدي الغنيمي (٥٠ عاما) كان قد أصيب برصاصة في وجهه أثناء محاولة لقتله بسبب امتلاكه محلا تجاريا بالقرب من قاعدة عسكرية أميركية في بغداد. ومن الطبيعي أن الجنود الأميركيين كانوا يترددون على محله، ما دفع البعض لمحاولة قتله بتهمة التعاون مع الأميركيين.

وتقول الصحيفة أن الحادث وقع في بدايات الحرب، أما اليوم، فبعد ٢٤ عملية جراحية لإعادة ترميم وجه الرجل، حصل عدي على حق اللجوء في الولايات المتحدة كما أن زوجته وأطفاله الثلاثة قد لحقوا به في نيويورك قبل قرابة شهر.

لكن فرحة اللقاء ولم الشمل سرعان ما تبددت بعد أن بدأت الأسرة تصطدم بالواقع المر والحقائق الصعبة. فرب الأسرة لا يستطيع أن يعمل بسبب وضعه الصحي ويعيش مع أسرته على معونة حكومية تخصص للمعاقين قدرها ٧٦١ دولارا في الشهر، بالإضافة إلى ما يجود به الأصدقاء والمعارف. وينحشر أفراد الأسرة الخمسة في غرفة واحدة استأجروها ضمن شقة من غرفتين في المنطقة الشمالية الغربية من مانهاتن، والزوجة لا تعرف الإنكليزية، وكذلك الأطفال الثلاثة. ويقول عدي إن زوجته وأطفاله يلحون عليه يوميا بضرورة العودة إلى العراق، لكنه يطالبهم بالصبر لأن الأمور ليست بالسوء الذي يتصورونه.

ويشير تقرير الصحيفة الى ان العراقية نور الخال (٣٥ عاما) أصيبت بالرصاص في مدينة البصرة سنة ٢٠٠٥ أثناء عملها كمترجمة مع الصحفي الأميركي ستيفن فينسنت الذي قتل في حادث. وقبل ذلك كانت تعمل بوظيفة مديرة في شركة مقاولات أميركية، لكن بعد وصولها إلى نيويورك لم تجد عملا أفضل من موظفة استقبال في شركة عقارات.

وتشرح الصحيفة كيف أن آلاف العراقيين كانوا يحلمون بالهجرة إلى الولايات المتحدة منذ بدء الحرب، لكن أبواب الهجرة كانت موصدة في وجوههم، إلى أن اضطرت الحكومة الأميركية، بعد انتقادات واسعة إلى تسهيل لجوء العراقيين ابتداء من عام ٢٠٠٧ كلاجئين أو بموجب تأشيرات خاصة. ما تسبب في وصول أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة، لتكتشف أغلبيتهم أن الحياة في أميركا أصعب بكثير مما كانت تظن.

ونقلت الصحيفة عن تقرير رسمي صدر في حزيران الماضي عن اللجنة الدولية للإنقاذ، وهي الجهة المشرفة على إعادة إسكان اللاجئين العراقيين، وتتخذ من نيويورك مقرا لها، أن معظم العراقيين لا يستطيعون العثور على عمل ويعيشون على المساعدات الحكومية ويتأرجحون بين الفقر والتشرد. بالإضافة إلى عامل سلبي جدا، وهو الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة حاليا.

دعت الى احترام حرية التعبير وعدم تكميم الأفواه

تظاهـرة لكسـر الصمـت تجـاه معانـاة الإعلاميـين

بغداد/ كاظم الجماسي

دعت تظاهرة لمئات من الاعلاميين العراقيين في شارع المتنبي امس الجمعة الى احترام حرية التعبير وعدم تكميم افواه الصحفيين او زجهم في الصراعات السياسية.

ونظمت التظاهرة جهات اعلامية عدة، ومنها مرصد الحريات الصحفية والاعلامية وجمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين واتحاد الصحفيين العراقيين ومنظمة إعلام الحزب الشيوعي العراقي وجهات وشخصيات اخرى مستقلة، وقد انطلقت في الساعة التاسعة والنصف من صباح امس الجمعة لتجوب شارع المتنبي، رافعة شعارات المطالبة باحترام حق حرية التعبير، والهتاف (نعم نعم للحرية.. كلا كلا للتكميم) وقد تصدر التظاهرة جمع من الصحفيين والاعلاميين العراقيين وحضرها من المسؤولين رئيس لجنة النزاهة البرلمانية الشيخ صباح الساعدي والوزيرة السابقة أزهار الشيخلي، وحشد كبير من المواطنين.

وفي نهاية مسيرة التظاهرة عند تمثال المتنبي على ضفة دجلة، تجمهر المتظاهرون وألقى بينهم الاعلامي عماد الخفاجي البيان الختامي لتظاهرة حرية التعبير، واشار فيه الى تمسك الصحفيين والمثقفين والفنانين العراقيين بحقهم في حرية التعبير والعمل وفق مبادئ الدستور العراقي الذي أقره مجلس النواب وصادق عليه الشعب. وأوضح البيان معاناة الصحفيين والاعلاميين من الاعتداءات والانتهاكات التي طالتهم وفقدوا بسببها (٢٤٧) من زملائهم وزميلاتهم، واكد عدم تراجعهم امام وطأة الترويع والتهديد.

ودعا الى احترام حق حرية التعبير كحق مقدس أقرته الشرائع السماوية والمواثيق الدولية واحترام الدستور العراقي والمادة (٣٨) منه، وإلغاء الرقابة على المطبوعات وحجب المواقع الالكترونية وعدم العودة الى منطق التخويف والاتهام بالعمالة والاوطنية واحترام عمل الصحفيين الميداني، ومنع اعتداءات الاجهزة الحكومية والحمايات الخاصة ضدهم وعدم اقحام الصحفيين في أي نزاع او صراع سياسي أو حزبي.

وقال الشاعر والاعلامي ابراهيم الخياط لـ(المدى): ان تظاهرة شارع المتنبي لا تعني حالة خاصة، إنما تعني الخوف على بيدر الثقافة العراقية، واضاف: كما نعلم ان حرية التعبير مكفولة دستوريا ويشير إليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (١٩) منه، وحرية التعبير هي المنجز الوحيد الملموس الذي حققه العراقيون بعد التغيير، برغم الخراب والارهاب والتراجع في الخدمات، وقد مارس المثقفون تلك الحرية بنحو مرضي الى حد كبير. وتابع: ان هذه التظاهرة تأتي لتأكيد الحفاظ على هذا المنجز المهم، وهو أنبل ما تحقق في العراق الجديد.

اما الدكتور عبد المنعم الاعسم فقال: ان الاعلاميين والمثقفين اصحاب هذه الرسالة، رسالة الحقيقة، يقفون اليوم لكسر الصمت عما يحيط حرية التعبير وحق التعبير من خوف، وآمل ان تكون هذه الرسالة قد وصلت الى الجهات المسؤولة بشقيها: الاول اننا نتمسك بحقنا في حرية التعبير، والشق الثاني هو ان لا نكون ورقة ابتزاز سياسية بيد هذه الجهة أو تلك لاستخدامها في الصراع السياسي الدائر.

كما قال الشاعر والقاص كفاح الامين: ان قمع الحريات لا يعني الا قمع الدستور ذاته، وبالتالي فهو قضية مطلبية وليست سياسية، هي قضية علاقة دولة بمنظمات مجتمع مدني ومؤسسات، وان حاول احد ان يجيرها لجهة سياسية فسوف يهمشها. ودعا الامين الى ان تتحول هذه التظاهرات الى ممارسة سلمية نظامية جماهيرية ضمن أطر قانونية لكي تفرض شروطها وتسمع صوتها من خلال ذلك.

فيما قال الكاتب جمعة عبد الله مطلك: ان هذه التظاهرة تؤكد حقيقة تغير الحساسية الثقافية لدى المثقفين العراقيين وخروجهم من السلبية والعزلة والهامشية ووجودهم في الساحة كقوة فاعلة وضاغطة باتجاه صياغة ضمير وطني جديد، ما يوجب ان تكون اتجاهات الدولة والمجتمع رهينة برؤية المثقف، واضاف: ان هذه التظاهرة بداية حقيقية وسلمية لما يمكن ان يشكله المثقفون من سلطة كثيرا ما نتحدث عنها، واليوم نرى بوادر تحقيقها على ارض الواقع.

حرية التعبير .. حق كفله الدستور